دكتور
سامى نجيب
أستاذ التأمين
كلية التجارة - جامعة بنى سويف
رئيس شعبة بحوث وإدارة الأخطار والتأمين
أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا
خبير تأمين إستشارى ومحكم

مقالات تأمينية

* فى مجال التأمين عامة

عمليات التأمين عبر شبكات الإنترنت والدور الإقتصادى لقطاع التأمين.

2011

دار التأمينات : 6 شارع محمود حافظ ، ميدان سفير ،
مصر الجديدة ، ص.ب 5878 هليوبوليس غرب ، رقم بريدى 11771
ت : 26437339 - 26357121 فاكس : 26357121

عمليات التأمين عبر شبكات الإنترنت
والدور الإقتصادى لقطاع التأمين

نشير فى البداية إلى الشركات الدولية التى تشارك فى ممارسة النشاط التأمينى فى مصر كأثر من آثار العولمة والتى تتميز بكونها كيانات ذات خبرة وقدرات دولية ... ومن هنا كان لها دورها فى إستحداث تغطيات وأساليب تسويقية جديدة ... وقد يكون لذلك جوانب إيجابية فى تدعيم الدور الإدخارى لصناعة التأمين وإتاحتها للإستثمار ونأمل أن يكون لذلك إنعكاساته المنشودة على الاقتصاد القومى.

وأذهب بعد ذلك إلى أمر أخشاه وأحذر من دوره السلبى ... فقد إنتشرت فى السوق المصرى - عبر شبكات الإنترنت وبعض الوكلاء - وثائق لجذب الأموال والمدخرات المصرية وبعملات أجنبية لتستثمر خارج مصر وبعقود ووثائق تصدرها شركات لا تخضع للقوانين المصرية وغالبا ما تحرر تلك الوثائق بذات اللغة الأجنبية والبناء القانونى للدولة التى يقع بها المركز الرئيسى لتلك المؤسسات غير المسجلة لدى هيئة الرقابة على التأمين لعدم توافر شروط تسجيلها ولعلها تتهرب من التزامات التسجيل والذى يعتبر ركيزة المتعاقدين للإطمئنان على وفاء تلك المؤسسات بالتزاماتها.

إن زوال الحدود بين الدول كأثر من آثار العولمة وما أدت إليه ثورة الإتصالات أدى الى فتح السوق المصرى أمام كيانات دولية لديها من الأساليب والإغراءات ما يجذب الفئة الجديدة ممن لديهم قدرات مالية نحو فرص تبدو ذات ربحية عالية وتغطيات تأمينية تفى بإحتياجاتهم وهى فى أغلب الأحوال أحلام تقوم على فروض توضع بذكاء فلا يدرك حقيقتها الكثيرون.

إن تلك الكيانات والمؤسسات بأساليبها تهدد الدور الادخارى لصناعة التأمين المصرية إذ تخشى العمل تحت مظلة قوانين الإشراف

والرقابة على التأمين ... مع تزايد دورها فى جمع المدخرات وإستثمارها بالخارج فإنها لا تتيح لحملة تلك الوثائق القدرة على إتخاذ أى إجراء قانونى عند ضياع الأموال فنخسر على مستوى الفرد ونخسر على المستوى القومى.

ولنا هنا أن نشير إلى الإتجاه الهبوطى لمعدلات تزايد أقساط تأمينات الأشخاص التى تزاولها شركات التأمين المسجلة خلال السنوات الأخيرة من 99/98 وحتى 2001/2000 - وفقا للمستخلص من الجدول الوارد بالصفحة الثالثة من البحث - ففى حين بلغت نسبة الزيادة فى عام 99/98 حوالى 98 مليون جنيه تمثل 21% من أقساط العام السابق فقد إنخفضت فى عام 2000/99 إلى حوالى 60 مليون جنيه تمثل 11% من أقساط العام السابق ثم إلى 45 مليون جنيه فى عام 2001/2000 تمثل حوالى 7.3% من أقساط العام السابق .. ولنا أن نتساءل عن علاقة ذلك بما نشير اليه خاصة مع تزايد الشريحة ذات القدرة الإدخارية والإستثمارية العالية.

إن سوق التأمين المصرى من الأسواق النامية التى تسعى مختلف المؤسسات العالمية للتأمين والإستثمار على العمل به .. ولكن هل من ضوابط وظروفنا الإقتصادية لا تحتمل تكرار دور شركات توظيف الأموال ...وهل من إعادة صياغه للوثائق ومزاياها لتبدو أكثر جذبا للعملاء (تغليف المنتج**) ... إن للإعلام دوره الفعال فى هذا المجال.**

وختاما فإن لى إضافة أخرى فقد لمس الباحث مسألة التسويق والمنتجين أو الجهاز الإنتاجى وفى هذا أمرين الأول تنمية قدراتهم والثانى والأهم فى رأى هو عمولاتهم ومدى إرتباطها بإستمرار الوثائق ومداها لما لذلك من أثر فى تسعير التأمين وتقديمه بأسعار منافسه .. وبمعنى أدق فالتسعير أمر أساسى ويرتبط بما نسميه بالقسط الصافى وهى مسألة فى أيدى الإكتواريين وندعوهم لعدم المغالاه فى جانب التحوط والثانى فى أيدى إدارة الشركات وهى مسألة متعلقة بالتحميلات التى تضاف إلى الأقساط لنخلص إلى القسط التجارى الذى يؤديه العملاء .. كما يتعلق التسعير بتكلفة إعادة التأمين من خلال الإتفاقيات التى تبرم مع معيدى التأمين.